التعديل الحكومي في اليمن: حاجة انتخابية ام ضرورة إصلاحية؟

عبدالله احمد العرشي*

■ اجرى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في الشهر الماضي تعديلا واسعا على حكومة عبد القادر باجمال الثانية.

هذا التغيير الذي اطلق عليه بالتعديل دارت حياله العديد من التساؤلات والرواء عن ماهيته وحيثياته واهدافه والمقاصد والغايات الحقيقية المرسومة له في ظل معطيات الساحة السياسية اليمنية واجندتها القريبة والمتوسطة والبعيدة الاجل. الاوساط السياسية وخصوصا منها احزاب المعارضة لا ترى في هذا التغيير اي جديد وتعتبره من قبيل التجميل الشكلي لوجه حكومة باجمال المتلئ بالخدوش والثقوب حتى تتمكن من مواصلة السير باتجاه إنجاز الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية المنتظرة في ايلول/سبتمبر المقبل من العام الحالي وان مهامها مرتبطة بتلك الانتخابات وستنتهي عقبها، ومن ثم فإنه وفي ضوء هذا الربط تقول المعارضة إن هذه الحكومة قد صدمت التطلعات وخيبت الآمال، مستدلين على وجهة نظرهم تلك بان هذا التغيير لن يترتب عليه اي تغيير ملتزم به قانونيا ودستوريا عبر برنامج حكومي وذلك وفقا للعرف الدستوري والقانوني المعمول به في الجمهورية اليمنية ومن ثم فإن برنامجها هو البرنامج الذي سبق ان قدمه رئيسها عبدالقادر باجمال وتشكيلة حكومته السابقة إلى مجلس النواب قبل ثلاث سنوات، هذا من الناحية النظرية اما من الناحية العملية فإن مضي فترة ثلاث سنوات على برنامج حكومة يجعل مضامينه غير مستوعبة وغير قادرة على تلبية التطلعات ومعالجة المستجدات القادمة، هذا ناهيك عن انها اي الحكومة قد فشلت خلال الفترة الماضية في الإيفاء بالحد الادنى من برنامجها الذي التزمت به حينذاك امام مجلس النواب.

اما الاوساط الحكومية ومن يدور في فلكها فإنها ترى في هذا التغيير بمثابة انطلاقة جديدة ونقلة نوعية في مسيرة البناء والتحديث، وانه اي هذا التغيير هو من يعول عليه التجسيد الواقعي لملامح التغيير والتجديد والتحديث بصورة تعكس ان تغيير الوجوه يرتبط في الاساس بالتغيير نحو الافضل في الاداء، مدللة على ذلك بما اسمته بدقة معايير الاختيار للجديد والبقاء للقديم في هذا التغيير والتي حددتها بمعايير الكفاءة والتخصصات العلمية إلى جانب الخبرات المكتسبة والإمكانيات المعرفية.

وهناك راي ثالث وسط بين الرأيين مفاده بان هذا التغيير في اسوأ الظروف قد يلبي الحد الادنى من التطلعات او على الاقل هو مرض، فالمنظر العام للتغيير مكامنه وشخوصه يوحي إلى حد ما بالافضل، كون بعض الوجوه التي خرجت كانت قد اوغلت في الفساد إلى حد كبير، كما ان الداخلين إلى الحكومة ولو ان غالبيتهم من الوجوه الجديدة التي يصعب توصيفها قبل تجربتها فإن الوجوه العائدة إلى الحكومة لم يسبق ان عرف عنها الفساد.

اما الاوساط الشعبية غير المسيسة فإن إخفاق الكثير من الحكومات المتعاقبة في التخفيف من معاناة الحياة المعيشية والغلاء بصورة ملموسة يدفعها إلى التزام التحفظ والاحتفاظ برؤيتها حيال هذه الحكومة وغيرها من الحكومات وربطها بما ستتمكن من تحقيقه باتجاه تحسين اوضاعهم المعيشية واجتثاث مسببات تدنيها.

المراقب لتفاعلات الساحة اليمنية لا يمكن له نسف كل تلك الرواء او التسليم المطلق بها فجميعها لا تجافي الحقيقة ولكن يختلف مدى كل منها في ضوء المنطلقات السياسية والفكرية التي يعبر كل منهم عنها، فالذين اعتبروا ان التعديل مخيب للآمال لارتباطه باستحقاقات انتخابات الرئاسة القادمة لا يمكن نفي حجتهم هذه، كون الانتخابات حقيقة ويجري التحضير لخوضها في ايلول/سبتمبر المقبل والرئيس علي عبد الله صالح ولو لم يحسم شخصيا امر ترشحه فيها فإنه قد بات من المؤكد لدى كافة الاوساط ان الحزب الحاكم سيصر على ترشيحه وانه اي الرئيس علي عبد الله صالح سيخوض فعالياتها، والحكومة واي حكومة في اي بلد نام فقير ذي ديمقراطية ناشئة لا يمكن ان يكون شكلها ووجوهها واداؤها ووجهة نظر الراي العام حيالها خارج اعتبارات مثل هذه الانتخابات، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى مواءمة هذه الحكومة بين استحقاق إنجاح هذه الانتخابات بما ستحتاج إليه حملاتها من ذخيرة دعائية حية والتي ستمثل ابرزها واكثرها تاثيرا ما ستنجزه هذه الحكومة (إن عملت) من إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وتحققه من تحسن في مستوى المعيشة وكبح جماح الإرتفاعات المتواكبة في الاسعار دون مبرر وقمع المفسدين في اجهزة الدولة والتخفيف من البطالة وغيرها من الإصلاحات التي باتت معظمها مطلبا شعبيا لا يمكن إغفال اعتباراتها في الحملة الانتخابية المقبلة للرئيس علي عبد الله صالح، وبين ديمومة مثل هذه التوجهات إن تمت وإذا استمرت هذه الحكومة في مرحلة ما بعد الانتخابات وهذا ما هو مشكوك فيه لاعتبارات عديدة ابرزها اعتقادهم بان الاجندة السياسية للرئيس علي عبدالله صالح ستختلف في مرحلة ما بعد الانتخابات عنها فيما قبل الانتخابات، كما ان عدم مصاحبة هذا التغيير الواسع في شخوص الحكومة لتغيير في برنامج عمل الحكومة قد عزز من الشكوك في الوظيفة الآنية والمؤقتة المرسومة في ذهنية الرئيس علي عبدالله صالح لمثل هذه الحكومة حتى وإن لم يتعمد اي الرئيس علي عبدالله صالح فعله بعد الانتخابات الرئاسية الماضية مباشرة، وكان استمرار حكومة الدكتور عبدالكريم الإرياني إلى ما بعد الانتخابات بعامين حتى دون التجديد لها بإجراء شكلي.

كذلك الذين اعتبروا ان التعديل بمثابة انطلاقة جديدة ونوعية في مسيرة البناء والتحديث والإصلاح لا يمكن ايضا نفي حجتهم تلك لان التعديل قد اطاح برؤوس كبيرة اوغلت في الفساد ومن ثم فإن التخلص من مثل هذه الرموز سيمنح اداء الاجهزة الحكومية حيوية وفاعلية اكثر في السير نحو الإصلاح، بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو مدى التحقق والتاكد من افضلية البديل وكفاءته في النهوض بعبءالمسؤولية التي القيت عليه، فإن كان مثل هذا قد انطبق على القلة منهم إلا ان غالبيتهم لم ينطبق عليهم وهو ما عبر عنه الرئيس علي عبدالله صالح صراحة في الكلمة التي القاها في اول اجتماع للحكومة بعد التعديل بقوله «معظم الوزراء لا اعرفهم، لكني اخذت معلومات عنهم من رئيس الوزراء ومن الجهات المعنية وعيناًهم دون ان اعرف صورهم واخترناهم على بركة الله». واعتماد الرئيس علي غيره في اختيار الوزراء لم يثبت كفاءته للبعض منهم في التشكيلات الحكومية السابقة، فحكومة باجمال الاولى التي تشكلت في الرابع من نيسان/ابريل 2001م دخل بها 21 وزيرا جديدا خرج منهم بعد عامين من تشكيلها 12 وزيرا اي ان الاختيار للوزراء الجدد في تشكيلتها قد اخفق بما نسبته 57 %، كما ان حكومة باجمال الثانية التي تشكلت في ايار/مايو 2003م خرج منها في هذا التعديل خمسة عشر وزيرا منهم سبعة وزراء من الوزراء الجدد، هذا مع الاخذ في الاعتبار ان الحزب الحاكم وتحالفات الحكم لم تتغير خلال تلك الفترة، ولعل الصعود السريع للمنصب الوزاري للبعض منهم دون ان يكون قد تدرج في المناصب الإدارية المختلفة التي تكسبه الخبرة الإدارية والنوعية هو سبب إخفاقهم في النهوض بمهام مسؤولياتهم الوزارية، وهذا لا شك قد وضع علامات استفهام كبيرة امام مثل هذا الاسلوب من الاختيار للوزراء، ومع ذلك يمكن القول ان الانطباع العام عن الاختيار في هذه المرة ربما كان افضل من المرة السابقة للاعتقاد بان معاييرها ربما كانت ادق من ذي قبل.

وكذلك اصحاب الراي الوسط لا يمكن ايضا دحض حجتهم في اعتبار التغيير ملبيا للحد الادنى من التطلعات، لانه وان كانت وجوه التغيير سواء كانت تلك التي خرجت من الحكومة او بعض التي دخلت قد نالت رضاهم إلاّ ان عدم وجود برنامج حكومي واضح ومحدد للإصلاح مدعوم بتوجه سياسي جاد يحد من التفاؤل المفرط في اوساطهم، وبالتالي فتساؤلهم يدور حول مدى قدرة الوجوه الداخلة للحكومة (على افتراض كفاءتها ونزاهتها المطلقة) على تبني وفرض سياسات وإجراءات إصلاحية بمبادرات ذاتية لا تنبثق مجرياتها من رؤية حكومية موحدة، ومن ثم قد لا تتناسق مع ما يجب ان تتناسق معه او قد تتقاطع مع اعتبارات اخرى لا يجب ان تتقاطع معها، او ربما قد لا تحظى بدعم سياسي....الخ، صحيح ان المؤتمر الثامن للحزب الحاكم المؤتمرالشعبي العام الذي انعقد في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي كان قد اكد في البيان الذي صدر عنه على ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية فاعلة والتي في ضوئها جرى هذا التغيير الحكومي، وان الرئيس علي عبدالله صالح خلال ترؤسه لاجتماع الحكومة الاول بعد التعديل كان قد اكد على اهمية الإصلاح واجتثاث الفساد....الخ، بيد ان ذلك لا يعتبره البعض كافيا لخوض غمار فعاليات عملية إصلاحية واسعة وعميقة بمثل ما تحتاج إليه اليمن، وعليه فإن اصحاب هذا الراي وإن كانوا يحتملون العذر للتروي حيال العملية الإصلاحية في الوقت الراهن مراعاة لحساسية الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية المقبلة، إلا انهم يأملون في ان يمثل هذا التغيير الحكومي خطوة اولى في مسار إصلاحي جاد وعميق تستانف خطواته اللاحقة وتعد برامجه وتنعقد عزيمته بعد إنجاز العملية الانتخابية.

كذلك الاوساط الشعبية غير المسيسة، لا يمكن نقد تحفظها ونظرتها للتغيير وكانه لا يعنيها، لان انشغالها بهموم ودوامة احتياجات المعيشة اليومية قد جعلها خارج دوائر الاهتمام بمثل هذه التغيرات، خصوصا وكما اسلفنا فإن التغيرات الحكومية المتعاقبة على مدى اكثر من عقد من الزمن لم تلامس منجزات اي منها هم معيشتهم بصورة مباشرة او انها ازاحت عن كواهلهم عبئا بشكل ملموس بما يجعل من مثل هذا التغيير مثيرا للانتباه في اوساطهم، ومن ثم فإنهم يرون ان الاهتمام بامور كهذه ليس إلا من قبيل الترف الذي لا مكان لهم على ارائكه، وعليه فالاجدى لهم ادخار وتوفير طاقات اهتماماتهم الذهنية لتدبير شؤون عيشهم واحتياجاتهم اليومية.

عموما تلك الرواء كما اسلفنا لا يمكن دحض او الجزم المطلق باي منها او كلها فكل منها قد لامس الحقيقة من منظوره ومن منطلقاته الفكرية والسياسية وواقعه المعيشي وموقعه من الحكم ودوائره، حيث توافقت جميعها على الحاجة للإصلاح، بيد انها ربما قد تكون غير متوافقة على مفهومه ومجالاته وحدوده وعلاقة التعديل الحكومي به وبالاجندة المستحقة واولويتها....الخ، وهذا ما لا يمكن الجزم بمدى صائبة اي منها بشكل دقيق قبل تجاوز منعطف العملية الانتخابية القادمة، فهذه الانتخابات وإن كانت نتائجها العامة واضحة المعالم سلفا، فإنه سيكون لتفاصيلها تاثير في رسم توجهات وتحديد اولويات احتياجات ما بعدها.

ابرز معالم التغيير الحكومي

ـ تشكيلة الحكومة السابقة كانت تتألف من رئيس واربعة وثلاثين عضوا منهم اثنان نائبان لرئيس الوزراء بالإضافة إلى حقائبهم الوزارية وسبعة وعشرون وزيرا يشغلون حقائب وزارية عاملة وخمسة وزراء دولة بدون وزارة.

ـ آلت عملية التغيير إلى إلغاء وزارة المغتربين وضم مهامها وآلياتها إلى وزارة الخارجية، وفصل قطاع السياحة عن وزارة الثقافة لتصبح وزارة جديدة مستقلة ومن ثم فلم يتغير عدد الوزارات العاملة عن حجمها السابق حيث ظل 29 وزارة.

ـ طالت عملية التغيير 22 حقيبة منها عشرون حقيبة وزارية عاملة معظمها من الوزارات السيادية والاقتصادية والخدمية الهامة ووزيري دولة، وبذلك يمكن القول ان عملية التغيير شملت ما نسبته 63 % من اعضائها وما نسبته 69 % من هيئاتها الوزارية العاملة.

ـ ادت عملية التغيير إلى خروج خمسة عشر وزيرا ودخول خمسة عشر آخرين منهم ثلاثة عشر وزيرا جديدا ووزيران سابقان، كما تم نقل سبعة وزراء من وزارات إلى وزارات اخرى.

ـ تم سحب نيابة رئاسة الوزراء عن القطاعات الاقتصادية والسياسية وغيرها من القطاعات التي اعتادت تعزيز صلاحيات وزرائها بها، وعهد بصلاحيات مهامها وسلطاتها لوزير الداخلية، وهذه سابقة تجري لاول مرة في اليمن وتحديدا بعد الوحدة.

* كاتب من اليمن

لماذا تصر حماس على إشراك فتح في حكومتها؟

د. حسين علي شعبان*

■ تسعى قيادة حركة حماس وأوساط مقربة منها الى الترويج لمقولة أن مشاركة حركة فتح في حكومة حماس واجب وطني تفترضه الظروف القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ويوحي أصحاب وجهة النظر هذه أن رفض مشاركة حركة فتح في حكومة السيد إسماعيل هنية يعني محاولة إفشالها ولا يصب بالتالي في خدمة الشعب الفلسطيني.

المنطق أعلاه أدى الى انقسام الرأي كما في حركة فتح كذلك في الشارع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض. وتغلب العواطف وروح البساطة أو السذاجة بتعبير أدق على موقف مؤدى انضمام فتح الى حكومة حماس، في حين أن تحكيم الانفعالات والعواطف هو سبب مصائب السياسيين بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص.

في الحياة الديمقراطية كما في السياسة لا مكان للعواطف، وحيث كان لهذه فعلها وتأثيرها كان الفشل حصاد أصحابها. فالناس عندما يدلون بأصواتهم في صندوق الانتخاب يختارون ممثليهم على أساس برامجهم ووعودهم الانتخابية ذات الصلة المباشرة بتحسين نمط حياتهم اليومي. والاكيد أن كل أشكال الانتخابات التي تستند الى غير هذا المبدأ أظهرت هزلها وفشلها كما في الحالة اللبنانية لا للحصر.

الانتخابات الفلسطينية السابقة والاخيرة قامت منذ البدء على أسسس علمية وواقعية حيث كان حضور الانتماء الديني، الطائفي، العشائري ضعيفاً وغير فاعل وأكدت الوقائع نضوجاً لدى الناخب الذي وجد نفسه في حيرة الاختيار بين أحد أشقائه أو أبناء عمومتة أو أحد أقاربه من انتماءات حزبية مختلفة يتنافسون على نفس المقعد الانتخابي وكان للناس حق الحكم واختيار الافضل. وهكذا فإن فوز حركة حماس لم يكن بسبب التأييد الشعبي العارم لها بقدر ما كان تشتت أصوات فتح وخيبة الامل التي تركها بعض قادة فتح لدى الناخب الفلسطيني.

الانتخابات الفلسطينية الاخيرة ليست نهاية المطاف فهذه حلقة في سلسلة سبقتها وستعقبها إنتخابات قادمة في عملية تتكرر دورياً وعلى أكثر من صعيد (البلديات، المجلس التشريعي، الرئيس، النقابات والاتحادات وغيرها). وهكذا فإن التسابق بين مختلف القوى الحزبية والسياسية في ديمومة وحركة لا تعرف التوقف خاصة وأن حاجات المواطن تتبدل وتتغير في حين أن محك اختبار برامج الاحزاب ووعودها هو تسلمها مقاليد الحكم. السلطة إذن هي المختبر والمحك الحقيقي للأفراد والاحزاب.

يقول المدافعون عن التجربة البريطانية في الانتخابات البرلمانية (مجلس العموم) التي تعطي الحزب صاحب أكبر كتلة برلمانية حق تشكيل حكومته بمفرده أن هذا المبدأ يحرر رئيس الحكومة وحزبه من أية معارضة قد تمنعه أو تعيقه من تنفيذ برنامجه كاملاً. وبالتالي فإن رئيس الحكومة الذي يختار أعضاء حكومته من حزبه يصبح أكثر حرية وتحررا في تطبيق برنامجه ووعود حزبه الانتخابية، وهو تالياً المسؤول الاول والاخير عن نتائج سياسته. ولأن التجربة البريطانية رائدة بين مثيلاتها الاوروبيات لذلك فإن تطبيق هذه التجربة في الحالة الفلسطينية بعد أن تأمنت لها الظروف تصبح واجباً لا يعيب التهرب منه إلا أصحابه.

نتائج الانتخابات الفلسطينية الاخيرة تشير الى ترسخ نظام الحزبين وعلى أن نظام الانتخابات القائم على النسبية الذي كان مطلب أحزاب ومنظمات المعارضة قد فضح اصحابه، حيث صدمت نتائج الانتخابات كلا من الجبهتين الشعبية والديمقراطية التي كانت على الدوام تتهم حركة فتح بتزييف نتائج الانتخابات. إنتصار نظام الحزبين في الاراضي الفلسطينية يؤكد أن التجربة البريطانية هي الاكثر ملاءمة للوضع الفلسطيني خاصة وأن للمعارضة في المملكة المتحدة حقوقاً ووضعاً قانونياً لا مثيل له في الديمقراطيات المعاصرة.

إستناداً الى ما تقدم هل تذهب حركة فتح الى حكومة حماس أم لا؟

القول بمبدأ المشاركة في الحكومة الفلسطينية القادمة لا ينسجم ولا يتفق ونتائج الانتخابات، ونكاد نقول انه يتعارض وينتقص وتراجع عن العملية الديمقراطية ونتائجها التي لم تترك مجالاً للمساومة أو الاجتهاد للأسباب الرئيسية التالية:

1ـ يقول المثل الشعبي «الشركة هلكة»، وتقول التجارب الديمقراطية بدءاً من السويد والدنمارك وصولاً الى فرنسا أنه حيث تشكل حكومات إئتلافية تفرضها نتائج الانتخابات تكون المشادات والمناكفات التي تتسع وتتعمق وبما لا يخدم مصلحة المواطن.

2ـ إن الشركة الحكومة أو الائتلاف الحكومي يقوم حيث يعجز حزب بمفرده عن تشكيل حكومته لعدم امتلاكه الاغلبية المطلقة في البرلمان التي تخوله تشكيل حكومته بمفرده.

3ـ تؤدي الشراكة الحكومية الى حجب المسؤولية عن الفشل فتؤدي الى تشويش المواطن الذي يعجز عن تحميل حزب أو جهة بعينها مسؤولية الفشل.

لا تمتلك قيادة حركة حماس حجة قانونية واحدة لأن لا تشكل حكومتها بمفردها. فالحركة فازت في الانتخابات التشريعية الاخيرة بغالبية فوق مطلقة تؤهلها تشكيل حكومة بمفردها دون الحاجة الى أي شريك. واستنتاجاً فإنه من حق بل من واجب قيادة حركة فتح صاحبة الكتلة الثانية من حيث الحجم في المجلس التشريعي لا أن تجلس في صفوف المعارضة وحسب بل وأن تعمل على تشكيل معارضة قوية تراقب وتسائل حكومة حماس حماية لحقوق ومصالح المواطنين.

ان تبريرات حركة حماس لتشكيل حكومة مشتركة قد أضعفت مصداقيتها بعد أن أظهرت ممارسة وتصريحات قيادة حركة فتح أنهم سيكونون معارضة تلتزم شروط العملية الديمقراطية وتحترم خيار الشعب الفلسطيني. السؤال الاكثر وجاهة يقول: لماذا تصر قيادة حركة حماس على إشراك الاخرين وخاصة حركة فتح في حكومتها؟ لماذا تقف قيادة حركة حماس جازعة مترددة عن خوض غمار التجربة الجديدة مع العلم أن كل عناصر ومقومات الفعل أصبحت بيدها وحدها ودون شريك أو منازع؟

منطق قيادة حماس مشكوك في صدقيته وبراءته، فتجربة قيادة الحركة بدءاً من السيدين محمود الزهار في فلسطين وخالد مشعل في دمشق مروراً بالسادة محمد نزال وأسامة حمدان في بيروت في العمل الوطني وخاصة لناحية العلاقة مع حركة فتح والرئيس ياسر عرفات وأبو مازن والمجلس التشريعي والمؤسسات الفلسطينية تقول نقيض ذلك تماماً.

في ما يتعلق بالبرامج الانتخابية، برنامج حركة حماس كما سياستها اليومية يقومان على أساس أنها البديل ليس لحركة فتح وحسب بل ولكل فصائل منظمة التحرير. في حين تؤكد تجربة حماس في العمل الوطني أن الحركة تعمل وفق المبدأ القائل «من ليس معنا فهو ضدنا» وهكذا مثلاً فإن ممارسة فريضة الصلاة وارتداء الحجاب يعتبران الشرط الاول غير المعلن وغير المكتوب للراغبين في الانضمام الى عضوية الحركة والراغبين بالعمل في مؤسساتها، وعيب هذا المبدأ أنه يضع في درجة متأخرة مقاييس الكفاءة والقدرات الذهنية والجسدية والمعايير الوطنية، أما الادعاء بغير ذلك فليس سوى تضليل والقول بغير الحقيقة.

في الجانب السياسي والمتعلق بالتفاوض مع إسرائيل ليس من السهل على قيادة حركة حماس أن تبرر أو تقفز عن سياسة التشهير والاساءة الى السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير وهي التي شاركت بفعالية في أعمال التخريب والاساءة التي نظمتها جماعات فلسطينية في الخارج تعمل وفق أجندة حكومات إقليمية رمت الرئيس عرفات ومؤسسات السلطة ومنظمة التحرير بغير وجه حق بتهمة الخيانة والتنازل عن المقدسات والمحرمات.

أما في جانب الحياة اليومية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد قام خطاب حركة حماس قبل وأثناء الحملات الانتخابية البلدية والتشريعية الفلسطينية على اتهام قيادة حركة فتح والسلطة بالفساد وبلغ الامر أن تحول كُتاب مقربون من حماس الى أبواق تضخم الفساد في مؤسسات السلطة وتلصقه بقيادة حركة فتح. لقد ابتلعت قيادة حماس ومؤيدوها الطعم المسموم كون الدعاية الامريكية عن فساد السلطة والرئيس ياسر عرفات كانت في صلب سياسة الرئيس جوج بوش ولا زالت. والاكيد أن قيادة حماس تعلم عن مجلات الانترنت المتخصصة في الاساءة والتشهير بالقيادة الفلسطينية المنتخبة، من الطبيعي أن يسأل المرء قيادة حركة حماس لماذا يصبح دعم حكومتكم واجبا وطنيا في حين أنكم طعنتم وخونتم حتى الامس القريب من انتخبهم الشعب الفلسطيني؟

المثل الشعبي يقول «الماء تكذب الغطاس» في حالة حماس فقد انكشفت حقيقة الغطاس قبل أن يقرب الماء، فالاخبار القادمة من دمشق تقول ان السيد خالد مشعل يعيش في قصر أميري لا في بيت متواضع كما يفعل الرئيس الايراني أحمدي نجاد. أما السيدان أسامة حمدان ومحمد نزال فيعيشان في ضاحية بيروت الجنوبية في شقق تليق بمنصبيهما ويتجولان في مواكب من عدة سيارات مشددة حمايتها وهما اللذان ولدا وترعرعا في أفقر المخيمات الفلسطينية في لبنان.

الامر الآخر يتصل بمقاومة الاحتلال ومواجهته، قبل الفوز الاخير كانت قيادة حركة حماس تتخذ من العمليات الاستشهادية والقصف بالصواريخ وسيلة رئيسية لا للمقاومة بل وبالدرجة الاولى للتخريب على الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، أما بعد فوزها فقد ساد صمت القبور وبدا أن الجناح العسكري لحركة حماس قد أحيل الى متحف التراث على الرغم من أن أعمال القتل والقصف التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي والمستوطنون لم تتوقف أو تتراجع.

قيادة حركة حماس برموزها وشخصياتها لم تتغير، ولكن كيف ولماذا تغير خطابها وطريقة كلامها بين الامس واليوم ومن أين جاءت بكل هذا الهدوء وهذه الاريحية للعمل المشترك؟ الاجابة المستوية والاقصر تقول ان حركة حماس أعجز عن أن تهضم فوزها الكبير وبنطبق عليها المثل الشعبي القائل «واوي بلع (إبتلع) منجل.....».

ان حركة حماس تبحث عن شريك لا يمكن الا أن يكون تحت وصايتها ورحمتها في المجلس التشريعي لتلقي عليه وتحمله وزر الفشل والخيبة القادمين لا محالة، نقول الفشل الاكيد لأن البرنامج الانتخابي لحماس لم يوضع للتنفيذ بل للمزايدة والتخريب على حركة فتح وقيادة السلطة الوطنية، فلما وقع ما لم يكن متوقعا وقعت الواقعة.

أخيراً لا بد من تذكير البسطاء والطيبين في فتح، لقد دفع الرئيس أبو عمار حياته ثمناً من أجل تحقيق إستقلالية القرار الفلسطيني وإعادة الصراع الى أرض فلسطين حيث مكانه الطبيعي، ليس من الحق أن تدخل حركة فتح حكومة قرارها يأتي من خارج فلسطين ولا يمثل مصالح أهلها ولا يشعر بمعاناتهم الا من خلال منصات الخطابة وحفنات المال المشروط. أما البعض الذين يدعون الشعب الفلسطيني للصمود والمقاومة فخير لهم أن يبادروا الى المقاومة في أرضهم المحتلة بدل تنشيط تجارة استيراد التفاح.

* باحث من فلسطين يقيم في بريطانيا

خواطر بمناسبة يومها العالمي: المرأة في ثقافتنا لا زالت نصا مقدسا!

غسان المفلح*

.1

المرأة تكتب عن المرأة لأن المراة لديها قضية تدافع عنها دوما وهي قضية حقها التاريخي المغبون وخصوصا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عموما، لهذا هي كلما تسنت لها الفرصة لكي تكتب فتراها أول ما تبدأ الكتابة به هو: قضية المرأة وحقوقها وفيما بعد أحيانا تلجأ كي تكتب عن قضاياها الأخرى الإنسانية عموما وفي كل النشاطات والميادين، حتى تصبح الكتابة في هذه الأمور عند بعضهن هي كتابات ملحقة لقضيتهن الأساسية ـ الدكتورة نوال السعداوي نموذجا وليس هذا سببا كافيا لكي يتحدث المفكرالقدير جورج طرابيشي عن ذكورة مبطنة لدى الدكتورة نوال السعداوي معتمدا عقدة غياب [العضو الذكري] في بدايات تهجئة فرويدية على طريقته المدرسية، معذرة إن كنت أكتب من الذاكرة اللعينة التي ليست بريئة من التضليل أو من الخطأ لذا ليسامحنا ناقدنا الكبير ـ وهذا الأمر يبدو أنه حقيقي لأن الرجل في مجتمعاتنا لا زالت قضية المرأة بالنسبة له:

ليست قضية وإنما مشتهى ـ جبرا إبراهيم جبرا النموذج الأكثر وضوحا وإشكالية في هذا الخصوص ـ حيث المرأة التي يكتبها أو يكتب لها هي المرأة المشتهاة، والشهوة هنا ليست حسية فقط كما يمكن أن يظهر في كتاباته الروائية : بل هي مساحة لا يحدها معنى من المشتهى ـ «البحث عن وليد مسعود» أو «عالم بلا خرائط» مع الراحل عبد الرحمن منيف وأعمال كثيرة أخرى ـ إذن هو يكتب للمرأة وليس عن المرأة لأنه: يشتهيها في مساحة من الحلم لا يحدها حد مهما كان وضعيا أو دينيا أو حتى (معرفيا) في مسحة تقارب التعالي في مستواه الوجودي وفي قيمة هي مستقاة من هذا الحلم نفسه.. شهد في رواية وليد مسعود.. هي شهد وهي كل النساء التي يمكن أن تتعرض لكل صنوف الرقابات وهي المشتهاة مثقفة نارية حالمة إلى حد الجنون معطاءة إلى حد اللاجسدية.. والمشتهى ليس واحدا عند الجميع من أصناف الرجال، بل تبعا لثقافتهم وميولهم وقيمهم وتجربتهم الحياتية والمعرفية...الخ.

الرجل هو بيت القصيد لأنه كان وما يزال هو الراعي ـ ليس بعد تماما والمستقبل يبدو أنه ليس له ـ لهضم الحقوق أو إعطائها للمرأة ككائن / براني. دون أن ينظر لها باعتبارها كائنا من لدن معاشه اليومي في أدق تفاصيله وفي أحلاها.. وفي أبهاها.. في نكدها.. في فرحها.. في ألقها ـ الرجل أكثر لحظات تألقه هو في لحظة حضوره أمام المرأة ـ ومن يتحدث من الرجال بغير هذا فهو.. يغالط الحقيقة بشكل عام. حتى الإسلام عندما قيد المرأة ببعض القيود!! إنما أحل للرجل أن يتزوج أربع!! قضية أن يعدل أو لا يعدل هذه مسألة أخرى خارج النص الأصلي.. ليس الذنب في هذا ذنب الرجل فقط بل هو ذنب السياق الذي سمح له بالزواج من أربع هذا السياق النصي الثقافي...الخ.. وهذا السياق الذي لم يتغير بعد في بلداننا رغم أنه اشتق من واقع تاريخي عمره خمسة عشر قرنا..!

النص ليس بريئا أبدا.. لا يوجد نص لا يحاكي ـ المحاكاة ليست بالضرورة شكلانية أو تقليدا بل ربما تكون ثورة على هذا الواقع ـ بطريقة ما، ما حوله في هذا العالم لأن النص في هذا العالم وليس في عالم آخر.. يستقي تفاصيله من المعيوش من اللحظات كلها الواقعية والمتخيلة.. المجسدة والحلمية.. والمرأة بالنسبة للرجل نص يكتبه ويعيشه.

ليس المطلوب أن تصبح قضية المرأة ورفع الغبن عنها قضية الرجل.. بل المطلوب ألا تبقى قضية أصلا..! هل هذا الأفق مفتوح؟

حتى في الغرب لا زال الأفق مفتوحا لكنه لم ينته بعد.. مفتوحا على انتهاء القضية وإغلاق ملفها ووضعه في الأرشيف الإنساني.. في مجتمعاتنا لا زال في طريقه كي يفتح هذا الملف.. لا زالت المرأة في الغرب تعاني في المجالات السياسية.. تعاني في استخدام جسدها سلعة.. حتى وهي بكامل وعيها في استخدام هذا الجسد ـ ظاهرة الإعلانات التلفزيونية: المرأة تدرك أنها تظهر في الصورة مثيرة لكل الغرائز.. وتعتبر هذا وظيفة واحترافا في عملها وأحيانا تدرسه في معاهد خاصة أو عامة لا فرق.. ألا يبقى لجسدها أية خصوصية في الصورة لم يجبرها على فعل هذا أحد بل هي بمحض إرادتها.. وهي تعرف حقوقها جيدا.. ولا تقبل أصلا أية تبعية للرجل!! إنها سلطة التشيؤ والتسليع ـ التي لا زالت في عهدة ماركس.

لماذا للمرأة عيد ولا يوجد عيد للرجل؟ هي ثقافة الرجل من أنتجت هذه المناسبة.. لماذا تكون مناسبة أصلا في شرط إنساني: هو حق آدمي قبل أن يكون إنسانيا حق اغتصب على مر التاريخ والآن نحتفل بإعادته.. هل عاد؟ لهذا كنت مترددا بالكتابة على هذه المناسبة والرد على الدعوة لي بالكتابة بأن لا أكتب.. ويبدو أنني لم أكتب!

شاركت في انطلاق حملة منظمة العفو الدولية لرفع الحيف ومكافحة التمييز ضد المرأة التي انطلقت في بيروت 2004 آذار/مارس.. بيروت فيها من النساء ما نجد آلاف الرجال يتحولون إلى عبيد خلفهن سواء لصوتهن!! الغنائي أو لقضايا أخرى.. لماذا كانت في بيروت ولم تكن في اليمن؟ حيث أرسلوا عروسا للشيخ أسامة بن لادن وتصغره بعشرين عاما دون أن يعرفها وتعرفه!!

وأرسلوها إلى تورا بورا..

في بيروت لا تحدث هذه الأمور كثيرا..

هذه كلها حركات الرجل.. وفي كل حركة يريد أو لا يريد تكون المرأة حاضرة فيها.. ومع ذلك لا يريد أن يعترف لها بهذا.. لذا هو في كل مناسبة.. يريدها: فقط مشتهاة.. ولست خارج هذه المعادلة.. والسؤال: ما هي المرأة التي تأمل المرأة أن تكونها سواء رضي الرجل أم لم يرض؟

.2

تقول المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود].

ولو تمعنا في هذه المادة وفق تجريديتها وواقعيتها بالآن معا لوجدنا:

المعنى هو الإنسان الذي يراد إيجاده! لأن هذا غير موجود في التاريخ ولو كان موجودا فلا داعي لقيام هذا الإعلان! لهذا يسمى من يساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق في وجه أي مغتصب لها: يسمى إما مناضلا أو مدافعا أو ناشطا في مجال حقوق الإنسان، إنه امتياز رمزي من المفترض ذلك. وقانوني وأيضا من المفترض ذلك.

لكن لكونه قانونيا فله أس أخلاقي وقيمي ومعرفي.. وهذا ينسحب على كافة مواده وبنوده وديباجته أيضا. والمحصلة التي نواجهها هنا هي تعميم [الإنسان بالحرف الكبير كما يقول أستاذنا مطاع الصفدي ولكن دون مركزية أوروبية / أو دون مركزية الإنسان الأبيض أيضا على حد قول استاذنا] وهذا الذي يراد تعميمه: لا يوجد لديه ما يقوله عن عيد عالمي خاص للمرأة!! إلا في سياق الوصول كي يصبح هذا العيد نافلا.. تراثا إنسانيا.. أرشيفا طقوسيا. وهذه هي التي تعود بنا إلى بداية المقال: المشتهى/ الحلم عندما يتحول إلى نموذج عمل تاريخي، وهذا جزء من نشاط الفكر ونشاط الناشطين أو المدافعين عن حقوق الإنسان المحترفين منهم والهواة!! الذي يهدف إلى:

رفع الظلم عن الإنسان أيا كان..

وهل المرأة خارج هذا التعريف للإنسان المأمول أو المرتجى؟

.3

كيف هي الأمور للمرأة المسلمة وحدها تواجه إرثا دينيا وثقافيا وتاريخيا.. لا يوجد في أية ثقافة أخرى في العالم..! لأن وضع المرأة في بقية الثقافات ليس محاطا بهذه النصية المقدسة كما أنه ليس محاطا بتيارات تريد وقف التاريخ عند احدى مراحله.. الموض